تركيا ومستقبل التطبيع في الشرق الأوسط

برهان الدين دوران*

ملخص: بدأت معظم دول الشرق الأوسط لعدد من الأسباب في متابعة مرحلة من التهدئة الإقليمية بعد حقبة طويلة من الصراع والتنافس. يحاول هذا المقال البحثي توضيح ديناميكيات عملية التطبيع التي بدأت بعد حقبة الربيع العربي ودور تركيا في قيادة هذه العملية مع النتائج المتوقعة التي تهدف إلى الاستقرار على المدى الطويل في المنطقة خاصة أن تركيا برزت كلاعب يبذل جهدا في تنظيم عدد من عمليات تطبيع العلاقات. وعمومًا، فإن السعي إلى المصالحات أمر مشجع، ولكنه لا يخلو من العيوب بسبب استمرار الاختلافات الأيديولوجية وتضارب المصالح بين الفاعلين الإقليميين وبين القوى الدولية الكبرى.

الكلمات المفتاحية: تركيا، التطبيع، الشرق الأوسط، الولايات المتحدة

* جامعة ابن خلدون، تركيا.

Türkiye and the Future of Normalization in the Middle East

BURHANETTİN DURAN *

ORCID NO : 0000-0001-5682-0583

ABSTRACT: *Following the Arab Spring, all the nations in the Middle East started to pursue a phase of regional de-escalation after a protracted era of strife and rivalry. This research attempts to elaborate on the dynamics of the normalization process ushered in by the Arab Spring and Türkiye's role in spearheading this process with projected outcomes aimed at long term stability in the region. Overall, the pursuit of normalization is encouraging but not without flaws due to the persistence of ideological differences and conflicts of interest among regional actors and between major international powers.*

Keywords: Türkiye, Normalisation, Middle East, USA.

*Ibn Haldun University, Türkiye.

رؤيـــة تركيـــة
2022-(3/11)
77 - 100

DOI:10.36360/1560-011-003-005

التطبيع والشرق الأوسط «ما بعد أمريكا»

جرّت الثورات العربية دول الشرق الأوسط إلى معسكرات منفصلة تتنافس بقوة مع بعضها بعضًا. وفي حين أن العديد من الدول، مثل سوريا وليبيا واليمن والعراق، تحوّلت إلى مكانة لاعبين ضعفاء في حروبها الأهلية، ظهرت محاور جديدة للاستقطاب بين اللاعبين الرئيسين: دول الخليج و«إسرائيل» ومصر وإيران وتركيا؛ نتيجة تلك العملية.

على هذا النحو، تجاوز مستوى الاستقطاب الحالي مقدار الاستقطاب الذي أحدثه غزو الولايات المتحدة للعراق في المنطقة في عام 2003. وقد استلزم هذا الفصل الجديد إنشاء مجال سياسي مناهض للديمقراطية، وهذا أدى إلى قمع مطالب الشعوب، وعسكرة الصراعات الجارية عن طريق تحويلها إلى حروب أهلية، وتسببت في هيمنة موجة جيوسياسية عكسية فضلت الوضع الراهن والأنظمة الاستبدادية.

ومن أبرز الأمثلة على هذا الاتجاه انقلاب عبد الفتاح السيسي» الدموي في مصر عام 2013، الذي منع الحكومات المنتخبة من تشكيل محور جديد في المنطقة. لاحقًا، تجلى الاستقطاب على مستوى المنطقة بين دول الخليج وإيران، الذي يعود تاريخه إلى عام 1979، في شكل حروب بالوكالة. في الوقت نفسه، كان هناك استقطاب بين الخليج وقطر وتركيا.[1]

من الممكن المجادلة بأن سياسة إدارة ترامب تجاه الشرق الأوسط (2016–2020)، التي تضمنت أقصى قدر من الضغط على إيران، ودعمًا قويًّا لإسرائيل ومحاولة توحيد الخليج حول محور واحد، عمّقت كلا النوعين من الاستقطاب. وبتأثير إدارة ترامب، التي سهلت التقارب بين «إسرائيل» ودول الخليج العربي، تشجعت بعض الدول على محاولة إعادة تشكيل المنطقة. ومع تحول تلك المحاولات لوضع خطة عمل جديدة إلى جهود مكثفة لإرهاق الخصوم، عانى الخليج من توترات مع كل من تركيا وقطر، في حين انخرطت دول مثل المملكة العربية السعودية وإيران ومصر وتركيا في منافسة أكثر شراسة فيما يتعلق بمسائل الأمن القومي. ومع انقسام الدول العربية أيديولوجيًّا وإضعافها، اضطرت إيران وتركيا –وهما لاعبان رئيسان في المنطقة– إلى التركيز على الأزمة السورية التي ستستمر لفترة طويلة.

في غضون ذلك، دفعت المنافسة بين المملكة العربية السعودية وإيران حول الحرب الأهلية في اليمن دول الخليج إلى الاقتراب من «إسرائيل». أدت هذه العملية بدورها إلى دعم الحجة القائلة بأن «إسرائيل»، قد استفادت أكثر من فترة الاستقطاب الشديد في أعقاب الثورات العربية.

في حين أن التوترات بين مختلف البلدان في المنطقة، والتي كانت متجذرة في المنافسة الشرسة، بلغت ذروتها في عام 2017 مع حصار قطر، شجّع فوز جو بايدن في الانتخابات في الولايات المتحدة دول الشرق الأوسط على إجراء تقييم إستراتيجي جديد. وظلّت عملية التطبيع بين «إسرائيل» والدول العربية، والتي جرى تسريعها بموجب اتفاقات أبراهام خلال رئاسة ترامب، على المسار الصحيح، حيث ظهرت ثلاث اتجاهات تطبيع جديدة في المنطقة. وعليه، اتجهت دول الخليج وقطر ودول الخليج وتركيا ودول الخليج وإيران إلى الاعتماد على الدبلوماسية لإنهاء خلافاتها وإدارة الأزمات القائمة.[2]

وفي هذا الصدد، فإن «الأمن على أساس المنافسة الشرسة» قد أفسح المجال لـ «ربط المخاوف الأمنية بمحاولات جديدة للعمل على أساس قضايا التعاون» في الشرق الأوسط. يمكن للمرء أيضًا أن يجادل بأن محاولات التطبيع متعددة الأبعاد متجذرة في نموذج إعادة الاصطفاف «ما بعد أمريكا» عبر المنطقة.

في الواقع، أدى انخفاض اهتمام واشنطن بالمنطقة، إلى جانب تنامي نفوذ روسيا والصين، والتأثير الذي تسبّبه المنافسة بين القوى الإقليمية- إلى جعل التقييمات الإستراتيجية الجديدة أمرًا لا مفر منه. وبهذا المعنى، ظهرت محاولات التطبيع باعتبارها العامل الأهم في تشكيل الأجواء الجيوسياسية للمنطقة على المديين القصير والمتوسط.

في حين أنه من المستحيل التنبؤ بالمسار المستقبلي لفترة التطبيع هذه بسبب استمرار المشكلات المرتبطة بالثورات العربية والمصادر التقليدية لعدم الاستقرار، فمن البديهي أن هناك بنية إقليمية جديدة في طور التكوين، وهو ما يستحق بعض التفكير. ومع ذلك، لا يزال من غير الواضح معرفة السمات المميزة لهذا النظام الجديد، وماذا يعني ذلك بالضبط بالنسبة للنظام السياسي في الشرق الأوسط.

برزت تركيا بدورها بوصفها جزءًا من عملية التطبيع الجديدة هذه، وهي تحاول إدارة هذه العملية لعدة أسباب. بعد كل شيء، تشارك الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر في عمليات تطبيع متميزة، ولكنها مترابطة، وتضع الأساس لوضع إقليمي جديد. يضيف هذا الوضع الجديد فكرة إجماع جيوسياسي جديد إلى قائمة تركيا طويلة الأمد لمعايير السياسة الخارجية الموجهة نحو الدفاع والأمن.

الأسباب الرئيسة وراء التطبيع

كان السبب الرئيس وراء عملية التطبيع على مستوى المنطقة في الشرق الأوسط هو الطبيعة المتغيرة لانخراط الولايات المتحدة في المنطقة، التي بدأت خلال رئاسة ترامب

واستمرت في ظل إدارة بايدن. بشكل أساسي، قامت تركيا وبقية اللاعبين الإقليميين بمحاولات تطبيع بسبب التخفيض المباشر وغير المباشر لمشاركة الولايات المتحدة في المنطقة. وبالفعل، فقد ضعف دور الولايات المتحدة، الذي كان بمثابة مظلة أمنية، وضعف وجودها العسكري في المنطقة بشكل كبير مقارنة بالماضي، والذي بلغ ذروته عند غزو العراق. في حين يبدو أن القوى العظمى مثل روسيا والصين قد استفادت بشكل واضح من الانسحاب الأمريكي، فإن الحقيقة هي أن القوى المتوسطة أيضًا تحاول رسم مسار جديد متزامن مع هذه العملية.[3]

في الحقيقة، يعود تأثير واشنطن المحدود في المنطقة إلى خيار اتخذته إدارة أوباما، والتزمت به إدارتا ترامب وبايدن. هناك اعتقاد سائد بين الشعب الأمريكي والنخبة الأمريكية بأن التدخلات الأمريكية في العراق وأفغانستان باءت بالإخفاق. مع الأخذ في الاعتبار أن كلًا من الرؤساء الديمقراطيين والجمهوريين للولايات المتحدة شنوا حملة على الانسحاب من الشرق الأوسط، فمن الممكن أن نستنتج أن واشنطن لن تعيد النظر في هذا القرار.

في الواقع، لا تزال منطقة آسيا والمحيط الهادئ على رأس قائمة أولويات الولايات المتحدة. لكن هذا لا يعني أن الولايات المتحدة ستتجاهل نقل الموارد الهيدروكربونية أو مسألة أمن «إسرائيل». في الوقت نفسه، لجأت الولايات المتحدة إلى مشروع شامل «لتفويض المسؤولية» في المنطقة. بدلًا من الانخراط في تدخلات مكلفة في الشرق الأوسط، تبنت واشنطن إستراتيجية لإبراز القوة وتحديد المسار من خلال حلفائها في المنطقة.[4] ومن بين هؤلاء الحلفاء «إسرائيل» ودول الخليج والأردن ومصر. في هذا الصدد، فإن دعم واشنطن لاتفاقات أبراهام بين «إسرائيل» والخليج يأتي بوصفها نموذجًا يقدم نظرة ثاقبة لسياستها الجديدة تجاه المنطقة.

في هذه المرحلة، يبدو أن واشنطن تنفذ سياسة مشاركة أعمق مع تلك الدول، التي تشترك معها في رؤية مشتركة، وبطريقة دقيقة، في أثناء الانسحاب من المنطقة. ونوضح هنا أن انسحاب الولايات المتحدة من المنطقة جزئي فقط.

على الرغم من التخلي عن السعودية والإمارات وسط الحرب الأهلية اليمنية والسعي إلى اتفاق نووي جديد مع إيران، لم تترك الولايات المتحدة اهتمامها بأمن دول الخليج تمامًا. يشهد وجود القواعد العسكرية الأمريكية عبر الخليج على هذه الحقيقة. مرة أخرى، تميل الولايات المتحدة إلى الحفاظ على وجود عسكري في تلك المناطق، وهو ما تعدّه منخفض التكلفة، كما يتضح ذلك من إصرارها على التعاون مع وحدات الحماية

الكردية، أحد مكونات حزب العمال الكردستاني الإرهابي في سوريا.

> **القوى الإقليمية أصبحت تدرك حدود تحالفاتها مع القوى العظمى؛ فضلًا عن أوجه القصور في توقعاتها الطموحة لقوتها**

بسبب مخاوف «إسرائيل» من نفوذ إيران المتزايد وعملياتها، من الممكن أن تحافظ الولايات المتحدة على مصلحتها في المنطقة؛ وإن كان ذلك بطرق مختلفة. ومع ذلك، يبدو أن مستوى هذا الاهتمام أقل من أن يرضي الحلفاء المفترضين للولايات المتحدة في المنطقة، بما في ذلك «إسرائيل» ودول الخليج العربية وتركيا. وهذا الاستياء، بدوره، يشجع القوى الإقليمية على متابعة التطبيع والانخراط في تعاون قائم على القضايا لضمان أمنها القومي. في حين أنه من المرجح أن يزداد الوجود الصيني في المنطقة، لا يزال من غير الواضح كيف ستضع روسيا نفسها في المنطقة في أعقاب الحرب في أوكرانيا.

إن القوة الدافعة الثانية وراء التطبيع على مستوى المنطقة هي أن القوى الإقليمية أصبحت تدرك حدود تحالفاتها مع القوى العظمى؛ فضلًا عن أوجه القصور في توقعاتها الطموحة لقوتها. أجبرت عملية التغيير، التي انطوت عليها الثورات العربية، القوى الإقليمية في الشرق الأوسط على الانخراط في صراع مليء بالتحديات لإدارة هذه العملية.

بالاعتماد على تحالفها مع الولايات المتحدة و«إسرائيل»، حاولت دول الخليج التأكد من أن النظام الإقليمي الجديد سيحافظ على الوضع الراهن، وأن يكون معاديًا لإيران، ويحتوي تركيا.

إن تلك الجهود، التي يمكن وصفها بالسعي وراء «مخطط إقليمي»، تضمنت إضعاف إيران في لبنان واليمن، حيث شكلت تهديدًا مباشرًا، وإعادة بناء نظام الأسد في سوريا، وإجبار فلسطين على التوصل إلى تسوية مع «إسرائيل»، واحتواء تركيا بأدوات مختلفة، وإبطاء الخصوم الخليجيين، مثل قطر، بأساليب اقتصادية وحتى عسكرية.

لم تستطع دول الخليج، التي انخرطت في مثل هذه المساعي خلال رئاسة ترامب، تحقيق أهدافها. إن مقاومة إيران، ومزيج تركيا من القوة الصلبة والنشاط الدبلوماسي، والقدرة الخليجية غير الكافية، وعدم الاتساق بين استراتيجية ترامب وتلك الادعاءات– كل ذلك لا يعني أن محاولة إعادة تشكيل المنطقة لم تحقق شيئًا أكثر من تعميق الفوضى.[5]

وقد أدى إخفاق تلك المشروعات التي نفذتها القوى الإقليمية بالتعاون مع القوى العظمى إلى إعادة «تموضعها» للمصالحة، وترسيخ مكاسبها، وتقوية قطاعيها الأمني

والدفاعي. في حين أن جميع الدول تقريبًا قد أعدّت لإعادة التنظيم أو قيّمته، كانت الإمارات وتركيا اللاعبتين الرئيستين في تلك الجبهة. وبعد إبداء هذه النقاط العامة، سيكون من المفيد فحص كل من عمليات التطبيع الأربع عن كثب.

تحلل هذه الدراسة بشكل أساسي فترة الاستقطاب والجهود التي أرست الأساس لاتجاهات التطبيع في المنطقة. ثانيًا، نشير إلى أن السعي إلى التطبيع حدث بسبب إدراك القوى الإقليمية لحدود قوتها على خلفية التغييرات في النظام الدولي وخيارات السياسة الأمريكية الجديدة. ثالثًا، سنقيّم عمليات التطبيع الأربع المتميزة في المنطقة، وستكون النقطة الرابعة تحليل مسار تركيا إلى التطبيع والوضع الحالي لذلك المسعى. أخيرًا سنركز على مشكلات التطبيع الإقليمي وحدوده، وما ينتظرنا في ظل الغزو الروسي لأوكرانيا.

تشريح أربع محاولات تطبيع

من الممكن المجادلة بأن هناك أربع محاولات تطبيع جارية في الشرق الأوسط؛ لكل منها ديناميكياتها وعملياتها الخاصة. مثّلت اتفاقات أبراهام التي شكلتها سياسة إدارة ترامب تجاه إيران و«إسرائيل»، المحاولة الأولى من نوعها. صُمِّمت الاتفاقات في الأصل لتأسيس اتفاقية مدعومة من الولايات المتحدة بين دول الخليج و«إسرائيل» لمعارضة إيران، وذهبت إلى أبعد من ذلك. في الواقع، أرست الاتفاقيات ذات الصلة تحوّلًا جذريًّا في سياسات الدول العربية طويلة الأمد المعادية لـ«إسرائيل» والمؤيدة للفلسطينيين.

وحيث إن المنافسة الإقليمية التي انبثقت عن الثورات العربية، شجعت الدول العربية على التركيز على قضاياها الأمنية، ابتعد النظام الدولي عن الوضع، حيث يمكن الضغط على «إسرائيل» لتنفيذ حل الدولتين في فلسطين. علاوة على ذلك، فإن قرار ترامب بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس وإثارة قضية صفقة القرن (وإن لم تنجح) قلّل من الأهمية التي يعلقها القادة العرب على القضية الفلسطينية.[6]

تعمل الحكومة الإسرائيلية في هذه المرحلة، على تطوير علاقاتها مع الإمارات والبحرين وكذلك السودان، والمغرب التي انضمت إليها في وقت لاحق. وفي الوقت نفسه، ليس سرًّا أن المملكة العربية السعودية ومصر، باعتبارهما لاعبين أساسيين في المنطقة، من بين المؤيدين الفعليين لتلك العملية.[7] من الواضح أن العقوبات القاسية، التي فرضها ترامب على طهران تماشيًا مع سياسة «الضغط الأقصى» لإدارته عند الانسحاب من الاتفاق النووي، لم تسفر عن نتائج. وفي حين رفضت طهران الانسحاب، انتهى الأمر بترامب بخسارة الانتخابات. ومن هنا، اختارت دول الخليج تهدئة التوترات في علاقاتها الثنائية مع إيران.[8]

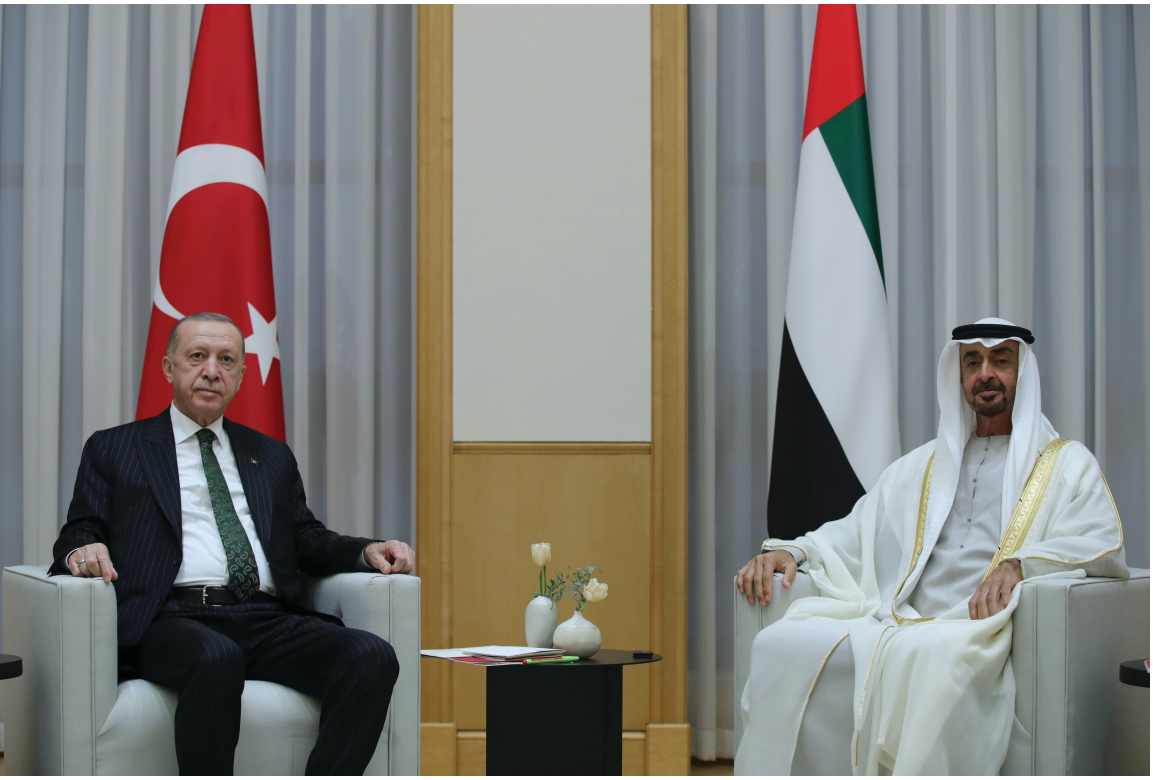

نشأت عملية التطبيع الثانية –التي غالبًا ما توصف بـ«التطبيع بين دول الخليج»– في قمة العُلا. وتتعلق هذه العملية بإنهاء الحصار الذي فرضته السعودية والإمارات والبحرين على قطر، وبلغ ذروته في عام 2017. وأدى الدعم التركي لقطر الذي كان بمثابة منع انقلاب في الدوحة– إلى قيام المحاصرين بالتخلي عن مطالبهم الشديدة جزئيًّا؛ بسبب الظروف المتغيرة في المنطقة، وأصبح من الممكن لكلا الجانبين التوصل إلى اتفاق بدون أن يبدو وكأنه منتصر أو خاسر. وبالتالي، فإن موقع قطر المستقل والاستثنائي داخل منطقة الخليج مضى على أساس دائم، وأصبح يُنظَر إليه على أنه موقف شرعي من قبل دول أخرى في المنطقة. ومع ذلك، سيكون من الصعب القول: إن أزمة الثقة بين قطر ودول الخليج الأخرى، التي ضربت بجذورها في الحصار، قد انتهت أو أن الوضع الذي كان قائمًا قبل الحصار قد عاد.

لا تزال هناك عملية تطبيع مهمة أخرى، وثيقة الصلة بمنطقة الخليج، جارية بين إيران والخليج؛ وإن كان ذلك بحذر أكبر. ولأنّ إيران تنظر إلى الخليج بوصفه خليجًا «فارسيًّا»، فإنها تسعى إلى وضع نفسها زعيمًا واضحًا هناك.[9] وتَعُدّ المملكة العربية السعودية والإمارات والبحرين (التي دافعت من أجل خليج «عربي») النفوذ الإيراني

تهديدًا خطيرًا. على الرغم من التوترات المستمرة، هناك مؤشرات ملحوظة على أن الوضع مستمر في التراجع. في الواقع، بدأت الرياض وطهران بالفعل محادثات استكشافية. في غضون ذلك، أعادت الإمارات، بصفتها أكثر دول الخليج براغماتية، إحياء علاقة وظيفية مع إيران على مستوى رفيع.[10]

كانت أنقرة هي الرائدة في عملية التطبيع النهائية المعنية. منذ أوائل عام 2021، سعت تركيا إلى التطبيع الشامل والحذر مع دول الإمارات و«إسرائيل» والمملكة العربية السعودية ومصر التي شهدت معها توترات كبيرة في السنوات الأخيرة. وقد أدت تلك العملية، التي تجري على أساس ثنائي، إلى تقدم كبير مع الإمارات من حيث التعاون فيما يتعلق بالاستثمارات وصناعة الدفاع. في الوقت نفسه، جرت زيارات رفيعة المستوى للمملكة العربية السعودية و«إسرائيل» انعكاسًا للالتزام ببدء فصل جديد في العلاقات الثنائية.

على النقيض من ذلك، فإن عملية التطبيع بين تركيا ومصر لم تتجاوز الاجتماعات بين مسؤولي المخابرات والأمن. في حين أنه من المتوقع أن يكتسب التطبيع مع المملكة العربية السعودية زخمًا في المستقبل القريب، فإن تركيا تقترب من التقارب مع «إسرائيل» بحذر أكبر. على وجه التحديد، فإن حكومة نفتالي بينيت مهدّدة بعودة رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو. في الوقت نفسه، فإن تصرفات الجماعات اليهودية اليمينية المتطرفة فيما يتعلق بالقدس والمسجد الأقصى وحقوق الفلسطينيين تجعل العملية بين تل أبيب وأنقرة أكثر هشاشة.[11]

على الرغم من أن عمليات التطبيع الأربع، التي جرى تشكيلها من خلال مجموعة متنوعة من العوامل، تواجه خطر التعليق أو الانحراف عن المسار- هناك سبب للاعتقاد بأنها ستبقى على المسار الصحيح. بعد كل شيء، تقدّر القوى الإقليمية أن التطبيع يخدم مصالحها في هذه البيئة الجيوسياسية الدولية الجديدة، حيث تتغير الأولويات الإستراتيجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ويكتسب الصراع العالمي على السلطة زخمًا.

وفي الوقت الذي أثارت فيه غزو روسيا أوكرانيا خطاب «الحرب الباردة» و«الحرب العالمية الثالثة» من جديد، من الممكن الاعتقاد بأن محاولات إصلاح العلاقات الثنائية يجب أن تجري على أساس إستراتيجي أوضح. في الواقع، يبدو

أن تركيا رسمت مسارًا جديدًا للدبلوماسية؛ بسبب انخفاض التهديدات في تصوراتها العسكرية والأمنية، حيث تبدو القوى الإقليمية الأخرى حريصة على أن تصبح جزءًا من الزخم الجيوسياسي الناجم عن الدور الإقليمي المتغير لتركيا. ومع ذلك، لا يمكن للمرء أن يتجاهل حقيقة أن الجوانب المتضاربة لعمليات التطبيع الأربع هذه يمكن أن تخلق جوًّا جديدًا من المنافسة.

مسار تجارب التطبيع

من الممكن ملاحظة أن تجارب التطبيع الأربع في المنطقة توجد بينها أمور مختلفة. تشمل العملية الأولى «إسرائيل» والدول العربية التي نشأت في اتفاقيات أبراهام التي شكّلت بشكل ملحوظ الخطاب السياسي في المنطقة على مدى السنوات الثلاث الماضية.[12] تطورت هذه العملية، التي دعمها ترامب ونتنياهو والإمارات، بالفعل إلى تعاون شامل بين الخليج و«إسرائيل». من الممكن أن نرى أن اتفاقيات أبراهام، التي جرى تصويرها في الأصل على أنها مناهضة لإيران تمثل تغييرًا على مستوى المنطقة لن يتوقف عند هذا الحد. بدلًا من ذلك، يتعلق الأمر بالإعلان عن العلاقة السرية طويلة الأمد بين دول الخليج و «إسرائيل» وإنشاء منصة للتعاون. في الوقت نفسه، يبدو أن هذه الاتفاقيات تعطي اليد العليا للإمارات و«إسرائيل» فيما يتعلق بطموحاتهما الإقليمية. يبدو أن اتفاقيات أبراهام، التي حسنت علاقات «إسرائيل» الثنائية مع الأطراف العربية، تعمل على تقويض قضايا فلسطين والقدس عند الشعوب العربية. والحقيقة أن الاتفاقات التي لم تمنع «إسرائيل» من إقامة مستوطنات جديدة، لم تتضمن أي فوائد للفلسطينيين.[13] مرة أخرى، هذه العملية لم تقوِّ «إسرائيل» فقط في مواجهة إيران بل ساعدت تل أبيب على كسر عزلتها في المنطقة، وكان لها تأثير غير مباشر على التقدم البطيء للتطبيع بين «إسرائيل» وتركيا.

تجري عملية التطبيع الثانية في الشرق الأوسط داخل مجلس التعاون الخليجي. تضمنت التطورات الرئيسة في الخليج ابتعاد قطر عن محاولة إعادة تشكيل المنطقة حول السعودية والإمارات، ودعمها للقوى السياسية المستوحاة من روح الربيع العربي، وقرارها تحسين علاقاتها مع دول مثل إيران وتركيا.[14] ومع ذلك، فإن القوى «التقليدية» في الخليج عاقبت قطر لاتباعها «سياسة خارجية مختلفة» من خلال حصار عام 2017. ومع ذلك، أحبطت تلك الدولة محاولةً انقلابية بدعم تركي، وهو ما جعل الحصار بلا معنى فعليًّا، حيث شجع الانسحاب الجزئي للولايات المتحدة من المنطقة دول الخليج على بدء التعاون مرة أخرى.[15]

في النهاية، كانت قمة العُلا لعام 2021 بمثابة نهاية أربع سنوات من الأزمة في الخليج. وبناءً على ذلك، عقدت السعودية والإمارات مصالحة بشكل أساسي مع مسعى قطر لسياسة خارجية مختلفة وأقرتا بأن الخليج لم يعد بإمكانه الترويج لرؤية عالمية فردية، وظهرت الصور الودية للشيخ تميم أمير قطر، وولي العهد السعودي محمد بن سلمان، وجرى رفع الحظر المفروض على القنوات الإخبارية الممولة من قطر مثل قناة الجزيرة في الخليج، ويشهد الخليج حاليًّا من خلال التجارة والنقل على أهمية عملية العلا.[16]

على الرغم من ذلك، فإن أفضل وصف للعلاقة بين قطر والمملكة العربية السعودية والإمارات هو «السلام البارد». بعد كل شيء، الرياض وأبو ظبي والدوحة تتعامل مع الشرق الأوسط من خلال وجهات نظر وخيارات سياسية مختلفة. في الواقع، ربما تكون قمة العلا قد أنهت التوترات بين دول الخليج، لكنها أكدت أيضًا أن خلافاتها حول السياسة كانت دائمة. يتجلى عدم وجود رؤية مشتركة لدول الخليج للمنطقة في الخلافات بين السعودية والإمارات حول الوضع في اليمن. وبالمثل، قادت الإمارات اتفاقات أبراهام (التي لم تشارك فيها المملكة العربية السعودية) وقطر. على الرغم من أن المنافسة الخليجية البينية محصورة حاليًّا ضمن التطبيع، إلا أن الوضع الذي سبق حصار قطر لم يعد كذلك. مع الأخذ في الاعتبار رأس المال البشري المتنامي في دول الخليج، وتنويع المحافظ الاقتصادية وأهداف السياسة الخارجية الطموحة بشكل متزايد، فإنّه يمكن للمرء أن يستنتج أن منطقة الخليج «الطبيعية» في وضع مثالي للمنافسة.

وتتواصل عملية التطبيع الثالثة في المنطقة بين إيران والسعودية، التي علّقت العلاقات الدبلوماسية بينهما في عام 2016 عندما وقع هجوم على السفارة السعودية في طهران ردًّا على إعدام رجل دين شيعي في المملكة، وهو ما تسبب بقطيعة في العلاقات الثنائية.[17] على مدى السنوات الست الماضية، تورطت الرياض وطهران (اللتان اتبعتا سياسات مختلفة بعد الربيع العربي) في حرب باردة كان لها تأثير في صراعات مختلفة في جميع أنحاء المنطقة.

ومن الممكن تحديد سوريا والعراق ولبنان واليمن بوصفها مواقع رئيسة للمنافسة من خلال وكلاء. من الواضح أن أخطر صراع على السلطة ما زال مستمرًّا في اليمن. في الواقع، تبذل الحكومتان جهدًا لضمان بقاء رؤيتهما للعالم والهوية الطائفية على قيد الحياة في مثل هذه المجالات من المنافسة. في بعض الأحيان، تنتهي المنافسة عبر الوكلاء باستهداف إحدى الدول الراعية. تتبادر إلى الذهن على الفور الهجمات عبر الحدود التي تشنها جماعات الحوثي التي تسيطر عليها إيران ضد السعودية من اليمن.[18]

تمثل إيران من منظور السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، مسألة خطيرة للغاية تتعلق بأمن النظام يصعب معالجتها. إن سعي طهران بعد عام 1979 لتحقيق أهداف توسعية في إطار «سياسة المقاومة»، ومحاولاتها لتصدير نظامها وثورتها إلى دول أخرى، وإنشاء شبكة كبيرة من الجماعات المسلحة لهذا الغرض- تشكل تحديًا حاسمًا للرياض. يُعَدّ وجود أقلية شيعية في السعودية ومواجهة السعوديين بإيران في أماكن مثل اليمن ولبنان (حيث يريدون نفوذًا أكبر) من بين العوامل الرئيسة التي تشكل إدراك عالم السياسة الخارجية للرياض. على هذا النحو، أيدت السعودية بشدة قرار إدارة ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني واعتمادها سياسة «الضغط الأقصى». وعدّت الدولة هذا النهج فرصة لعزل إيران على الساحة الدولية ولمكافحة التوسع الإيراني بشكل فعال. وهذه هي الطريقة التي شكّلت بها الدول ذات الصلة تحالفها.

وقد تحول هذا التحالف إلى محاولة لإعادة تشكيل المنطقة لاحتواء إيران، بوصفها أولوية، وإلى حد ما، تركيا. ومع ذلك، أخفقت عقوبات ترامب ضد إيران في تحقيق نتائج. علاوة على ذلك، أجبر وصول إدارة بايدن في عام 2020 السعودية ودول الخليج التي تعاونت معها، على مراجعة سياسة التصعيد مع إيران. في العام التالي، استضاف العراق سلسلة اجتماعات بين مسؤولين إيرانيين وسعوديين بهدف وضع إطار للتطبيع.[19]

على الرغم من أن هذه المحادثات لم تسفر عن نتائج بعد، فإن الحديث بين الحكومتين في الواقع مع بعضهما بعضًا يشير إلى أن عملية تطوير سياستهما الخارجية قد تغيرت. في الواقع، يبدو أن الولايات المتحدة، التي انسحبت جزئيًّا من المنطقة، وجو بايدن، الذي يُبقي السعودية على بُعد ذراع بسبب مقتل جمال خاشقجي- قد تركا الرياض وحيدة في جهودها لمواجهة النفوذ الإيراني.

يبدو أن هذه الحالة الجديدة شجعت المملكة والإمارات على متابعة التطبيع مع تركيا وإيران على حد سواء. من المحتمل أن تتخذ إيران خطوات جديدة لتعزيز نفوذها الإقليمي إذا نجحت في توقيع اتفاق نووي مع إدارة بايدن. إن محاولات إيران لملء فراغ السلطة الذي خلفته روسيا في سوريا بسبب الحرب في أوكرانيا بميليشياتها الشيعية تشهد على هذه الحقيقة.[20]

تهدف السعودية، التي لا ترغب في مواجهة إيران دون ضمانات أمنية أمريكية، إلى تعزيز صناعتها الدفاعية من خلال التعاون مع تركيا. كما تسعى إلى تهدئة التوترات بشأن الحرب الأهلية في اليمن من خلال إصلاح علاقاتها مع إيران. ومع ذلك، لا تزال الجوانب الأيديولوجية والثقافية والطائفية للمنافسة بين السعودية وإيران تفرض قيودًا معينة على عملية التطبيع. على هذا النحو، يبدو من الواقعي توقع أن يكون التطبيع بين طهران والرياض بطيئًا وهشًّا.

طريق تركيا إلى التطبيع

كان سعي تركيا للتطبيع مع الإمارات والسعودية و«إسرائيل» ومصر من بين اتجاهات التطبيع في الشرق الأوسط، هو الأكثر شمولًا والأكثر تأثيرًا على العمليات الأخرى. تمثل سياسة التطبيع التركية محاولة لفتح صفحة جديدة في العلاقات الثنائية مع دول متعددة. نظرًا لأن بعض المشكلات، التي خلقتها سياسات ما بعد الربيع العربي لدول المنطقة اختفت منذ ذلك الحين، وأوجدت مشكلات أخرى في الوضع الراهن الجديد- فإن محادثات التطبيع بين تركيا والدول المعنية لم تتطلب من أي

طرف أن يترك جانبه في المصالح الوطنية ذات الصلة. بل على العكس تمامًا، كان كافيًا لهؤلاء اللاعبين إجراء تقييمات إستراتيجية جديدة حول ظروفهم والاستنتاج بأنه يمكنهم السير في هذا الطريق لتعزيز مصالحهم الوطنية. وقد دعمت تركيا وسط جهودها الدبلوماسية للتطبيع الأنشطة العسكرية التركية الأخيرة في الشرق الأوسط والخليج والبحر الأحمر وشرق المتوسط، بدلًا من تقويضها.

في هذا الصدد، تبنت تركيا سياسة القوة الصارمة والتوترات، وكذلك سياسة التطبيع في محاولة للرد على فراغ القوة الناشئة في جوارها. بعبارة أخرى، لم تكن تلك التغييرات في السياسة مسترشدة بالملاحقات الأيديولوجية.[21] بدلًا من ذلك، كانت تهدف إلى التعامل مع تهديدات معينة، بما في ذلك موجة اللاجئين والإرهاب والحروب بالوكالة، وتمثل خيارات سياسية تأخذ في الاعتبار الأولويات المتغيرة في ذلك الوقت واللاعبين المعنيين.

في الواقع، ألقت تركيا خلال الربيع العربي، بثقلها وراء السياسيين المنتخبين لمعارضة الانقلاب العسكري في مصر. ومع ذلك، فإن النقد الخطابي للدولة للانقلاب لم يتطور أبدًا في سياسة شبيهة بـ«تعزيز الديمقراطية». وبالمثل، كانت تركيا آخر دولة تدخلت في سوريا في عام 2016، على الرغم من تعاملها مع مشكلات مثل الإرهاب وموجات اللاجئين لبعض الوقت. كان الغرض من هذا التدخل هو القضاء على «الممر الإرهابي» لحزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب وإنشاء منطقة آمنة للاجئين السوريين.

إن المصالح الوطنية، التي يجري السعي إليها في إطار متعدد الأبعاد، معقدة وديناميكية للغاية بحيث لا يمكن اختزالها في أي تفضيل أيديولوجي محدد أو كتلة. أدركت دول مثل روسيا هذه الحقيقة وعملت بنجاح مع تركيا على الرغم من الخلافات الإستراتيجية.

هناك عامل آخر شجّع دول المنطقة على التفكير في التطبيع مع تركيا، هو تقدم صناعة الدفاع فيها على وجه التحديد، فيما يتعلق بالطائرات المسلحة بدون طيار، وما نتج عنها من نجاح في مسارح مثل سوريا وليبيا وكاراباخ وأوكرانيا.[22] وبعد تجربة التأثير السلبي للمنافسة الشرسة مع أنقرة، أصبحت حكومات المنطقة تطلب المساعدة التركية لتعزيز دفاعها وضمان سلامتها من إيران، التي تهدف الولايات المتحدة إلى إبرام اتفاق نووي معها.

تؤدّي دبلوماسية الرئيس رجب طيب أردوغان دورًا حاسمًا في إدارة تركيا لعملية التطبيع. كانت قيادته أساسية لبدء تلك العملية على خلفية المحادثات الاستخباراتية، لتحديد نطاقها، وتحديد وتيرتها. وهناك نقطة أخرى مهمّة هي أن محاولات التطبيع التركية تركز على إصلاح العلاقات الثنائية بدلًا من العمل بوصفها جزءًا من تكتل أو كيان جماعي آخر.

ولا شك أن عملية الإصلاح هذه أتت أكلها بأسرع ما يمكن مع الإمارات. حققت هذه العملية، التي يمكن تحليلها على أنها تطبيع على المستوى الأعلى- مستوى عاليًا من الوضوح بفضل الحلول المقترحة، حيث اكتملت عملية الإصلاح في غضون فترة زمنية قصيرة.[23] بفضل الزيارة التي قام بها محمد بن زايد، ولي عهد الإمارات آنذاك، إلى أنقرة في 24 نوفمبر 2021 وزيارة الرئيس أردوغان من 14 إلى 15 فبراير 2022 إلى أبو ظبي، يبدو أن عملية التطبيع بين تركيا والإمارات قد أحرزت تقدمًا كبيرًا.

بالإضافة إلى العلاقات التجارية، التي لم تتضرر نسبيًّا وسط التوترات، كان التعاون السياسي والتنسيق الأمني/العسكري من بين المكونات الرئيسة للعلاقات التركية الإماراتية. وبعد فترة من التصعيد والمنافسة في أعقاب الثورات العربية، تبنّى البلدان نهجًا مرنًا وعمليًّا في صنع السياسة الخارجية والتزامًا راسخًا بإصلاح علاقتهما، وهذا الأمر لفت انتباه جميع اللاعبين الآخرين.

ويبقى أن نرى كيف سيؤدي التعافي السريع للعلاقات الثنائية بين تركيا والإمارات إلى إعاقة نهج تلك الدول تجاه المشكلات في الشرق الأوسط الكبير. وغني عن القول إن البلدين سيواصلان اتخاذ مواقف مختلفة بشأن القضايا الإقليمية. ومع ذلك، فثمّة ميل إلى تَجنب المواجهة والعمل معًا في أماكن مثل ليبيا وسوريا والقرن الإفريقي، حيث اعتادوا التنافس. بعبارة أخرى، لم تقم أنقرة وأبو ظبي بإصلاح علاقاتهما الثنائية فحسب، بل مهّدت الطريق أيضًا لفرص شراكة جديدة في العديد من المجالات ذات الأهمية الإستراتيجية. ونتيجة للتطبيع، اتجهت وجهات نظر الدولتين حول القرن الإفريقي وليبيا بالفعل نحو التوافق.

هناك دولة أخرى أدرجتها تركيا في أجندتها التطبيعية من خلال دبلوماسية «من زعيم إلى زعيم» هي «إسرائيل». كانت زيارة الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ لأنقرة في 9 مارس 2022 بمثابة بداية لفصل جديد، تميز بخفض التصعيد، في العلاقات الثنائية بعد أكثر من عقد من الزمان. خلال زيارة وزير الخارجية التركي مولود تشاوش أوغلو لـ«إسرائيل» وفلسطين في 24-25 مايو 2022، اتفقت الحكومتان على التطبيع التدريجي.

ويواصل كلّ من أنقرة وتل أبيب بذل جهد لضمان أن عملية التطبيع التي ينخرط فيها الجانب الإسرائيلي بحذر بسبب المخاوف السياسية الداخلية- تثبت أنها مرنة.[24]

ويبدو أن الدولتين اتفقتا على تحديد خلافاتهما، وتطلبتا مشاركة قادتهما لإدارة الأزمات، واعتمدتا نهجًا لا يعرض علاقاتهما مع أطراف ثالثة للخطر. ومن الأمثلة على ذلك التوترات التي أحدثتها «إسرائيل» للفلسطينيين خلال شهر رمضان 2022 حول المسجد الأقصى. خلال تلك الفترة، تحدّث الرئيس أردوغان مع نظيره، الرئيس هرتسوغ، لإنهاء العنف. ووضعت هذه الحادثة عملية التطبيع التركية الإسرائيلية على المحك وأظهرت أن أردوغان سعى إلى التطبيع مع «إسرائيل» من دون تجاهل سياسة تركيا تجاه فلسطين بالضرورة.[25]

في الواقع، تدعم أنقرة فلسطين بشكل مستقل عن عملية التطبيع. علاوة على ذلك، تؤيد الحكومة التركية حل الدولتين، وتنتقد سياسة «إسرائيل» فيما يتعلق بالمستوطنات، وتبقى صريحة بشأن مكانة القدس والمسجد الأقصى. وتطالب بحماية حقوق الفلسطينيين الذين طُرِدوا قسرًا من منازلهم في حي الشيخ جراح في القدس الصيف الماضي.

من الواضح أن إدارة الأزمات، جنبًا إلى جنب مع أجندة نشطة وإيجابية، ضرورية لضمان أن التوترات المتعلقة بالقضية الفلسطينية لا تعرقل عملية التطبيع. في غضون ذلك، اختارت «إسرائيل» عدم إضعاف علاقتها مع اليونان على خلفية التطبيع مع تركيا. ومع ذلك، من الممكن تحديد التطورات التالية على أنها تسهل التطبيع: نهاية استبعاد تركيا من شرق البحر الأبيض المتوسط، وقرار واشنطن بالتوقف عن دعم مشروع خط أنابيب إيست ميد، والأهمية المتزايدة لتركيا فيما يتعلق بإيصال الطاقة إلى أوروبا بسبب الحرب في أوكرانيا.

في حين يبدو أن الغاز الطبيعي المكتشف في حقل ليفياثان كافٍ لـ«إسرائيل» وانخراطها مع الدول المجاورة، تظل أجندة التعاون في مجال الطاقة بين تركيا و«إسرائيل»- مهمة بسبب الفرص التي يمكن أن تخلقها على المدى المتوسط والطويل. من بين القضايا التي ستناقشها أنقرة وتل أبيب فيما بينهما نفوذ إيران المتنامي في المنطقة. ومن بين الأسباب الرئيسة وراء تقارب تل أبيب مع أنقرة احتمال أن تملأ إيران فراغ السلطة، الذي تتركه روسيا وراءها، واعتماد إيران سياسات أكثر طموحًا في ضوء الاتفاق النووي. ويُتوقَّع من تركيا، التي لا تهدف محاولات التطبيع الثنائية التي تبذلها إلى استعداء أي طرف ثالث، أن تؤدّي دورًا أكثر فاعلية في تحقيق التوازن في المنطقة.

كانت السعودية الدولة الثالثة على طريق تركيا للتطبيع، حيث بدأ فصل جديد في العلاقات الثنائية للبلاد مع تركيا بمجرد انتهاء محاكمة خاشقجي، وهي مصدر رئيس للتوتر بين البلدين. (كانت المملكة العربية السعودية تطلب من تركيا تسليم القضية إلى الرياض، حيث ستجري محاسبة الجناة). وفي 28–30 أبريل 2022، زار الرئيس أردوغان العاصمة السعودية والتقى بكل من الملك سلمان وولي العهد، محمد بن سلمان، لتمهيد طريق التعاون في العلاقات الثنائية وعلى المستوى الإقليمي.

كما كان إحياء التجارة (التي تراجعت بسبب قرارات الرياض) وتعزيز الشراكات في صناعة الدفاع على جدول الأعمال. من المحتمل أن تعيد القوتان الإقليميتان الكبيرتان «تموضعهما» وتعملا معًا بشأن سوريا وفلسطين وإيران ومجموعة من القضايا الأخرى.[26]

من الممكن المجادلة بأن تركيا والمملكة العربية السعودية انتهتا إلى حاجة كل منهما للأخرى أكثر؛ لتعزيز الاستقرار في الشرق الأوسط، وإنشاء نظام جديد بعد الانسحاب الجزئي للولايات المتحدة من المنطقة. في حين أن تركيا لا تزال مضطرة لإنشاء منطقة آمنة للاجئين في شمال سوريا ولمكافحة وحدات حماية الشعب، فإن المملكة العربية السعودية غير راضية عن الوضع الحالي للحرب في اليمن وهجمات الحوثيين.

وغني عن البيان أن سياسة إيران التوسعية تشجع الرياض على الاهتمام بصناعة الدفاع القوية في أنقرة مع التركيز على أمنها القومي. وقد شهدت الرياض، التي لا تزال علاقتها بإدارة بايدن متوترة، ارتفاعًا طفيفًا في عائدات النفط والغاز بفضل الحرب في أوكرانيا. وبعد أن أطلقت حملة تنموية تماشيًا مع رؤية 2030، تتنافس الدولة مع أبو ظبي على هذه الجبهة.

علاوة على ذلك، فإن التطبيع بين تركيا والمملكة كبير. وينبغي توقع أن تعزز هذه العملية الاستقرار من خلال تحسين العلاقات التجارية وتسهيل التقارب الأمني. من المهم بشكل خاص ملاحظة أن التطبيع بين تركيا ودول الخليج، الذي استبدل التعاون بالتوترات، لديه القدرة على موازنة إيران.[27]

يتعلق الجزء الأخير من سياسة تركيا للتطبيع الإقليمي بمصر. ومن المهم أن نضع في اعتبارنا أن الحكومتين عانتا من خسارة كبيرة في الثقة منذ عام 2013. وفي هذا الصدد، لم يكن من غير المتوقع أن يتبنى كلا الجانبين موقفًا حذرًا تجاه التطبيع، وأن هذه العملية ستمضي قدمًا بشكل أبطأ من البقية. على وجه التحديد، لم يجر تسريع عملية التطبيع التركية المصرية من خلال الدبلوماسية من زعيم إلى زعيم. إن التطبيع بين تركيا

ومصر لم يظهر تقاربًا شبيهًا بالإمارات والسعودية، إذ اعتمد على وكالات المخابرات والدبلوماسيين. وعلى الرغم من أن استمرار وجود الإخوان المسلمين في تركيا من بين موضوعات المفاوضات لإصلاح العلاقة، التي خرجت عن مسارها بسبب انقلاب عبد الفتاح السيسي، إلا أن حرص القاهرة على أخذ العديد من العوامل في الاعتبار، والتباطؤ، حالت حتى الآن دون بداية فصل جديد في العلاقات الثنائية على عكس علاقات تركيا والإمارات والسعودية و«إسرائيل».

يبدو أن القاهرة لا تريد تقويض علاقتها مع أثينا التي عززتها في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، فإن التطبيع بين تركيا ومصر يمكن أن يكون له تأثير في ميزان القوى الإقليمي. يمكن لمصر أن تأخذ زمام المبادرة في شرق البحر الأبيض المتوسط وليبيا وشمال إفريقيا وسوريا وفلسطين إذا قامت تركيا (التي لديها بالفعل اتفاقية ترسيم الحدود مع ليبيا) بإبرام اتفاقية مماثلة مع مصر، فمن المحتمل أن يتسبب ذلك في تخلي اليونان عن مطالبها القصوى. بعد كل شيء، هذه المطالب نفسها تصطدم بمصالح ليبيا ومصر و«إسرائيل» ولبنان وفلسطين. في الواقع، من المؤكد أن إيجاد حل عادل للمشكلات الملحة في

شرق البحر الأبيض المتوسط سيخفّف التوترات بين تركيا واليونان وكذلك الاتحاد الأوروبي. في المقابل، فإن إخفاق مصر في المشاركة في عملية التطبيع الإقليمي يمنعها من أداء دور متوازن في الأزمات الإقليمية والمنافسة.

خاتمة

قوّض الربيع العربي النظام التقليدي على الصعيدين الوطني والإقليمي، وعرّض الشرق الأوسط لضغوط من أجل تغيير شامل لأكثر من عقد. بعد فترة طويلة من الصراع والمنافسة، بدأت جميع البلدان في المنطقة في متابعة فترة من التخفيف على مستوى المنطقة. يجري تنفيذ أجندة التطبيع على أساس قضايا معينة في أجزاء كثيرة من الشرق الأوسط بطريقة منسقة.

وتشمل تلك المناطق، التي يؤثّر هذا الاتجاه بشكل كبير فيها- الخليج و«إسرائيل» وتركيا. تؤسّس عمليات التطبيع المختلفة، التي تستمر بشكل مستقل عن بعضها بعضًا، في الواقع نمطًا إقليميًّا. في الوقت نفسه، تمثل مقدمة لاستقرار محتمل في الشرق الأوسط ما بعد أمريكا، والذي يواصل بحثه عن الوضوح.

من الحتمي أن يؤدي التراجع الجزئي لقوة عظمى من المنطقة إلى تشجيع القوى الوسطى القائمة على السعي لتحقيق توازن جديد. من الواضح أن اللاعبين الإقليميين الباقين، بما في ذلك تركيا، قد تبنوا السعي الشامل للتطبيع ردًّا على هذه الحتمية. ومع ذلك، سيكون من الأدقّ وصف عملية التطبيع هذه بأنّها روح السياسة الإقليمية على المدى القصير والمتوسط، بدلًا من الاتجاه نحو تشكيل اتفاقيات أو شراكات قائمة على الأمن. في أعقاب عقد مليء بالصراعات، تتوق المنطقة حاليًّا إلى سياسات تبنّي على السلام والهدوء.

من المهم تسليط الضوء على الدور الحاسم لتركيا، التي تتماشى مع روح التطبيع في المنطقة، في مواجهة كل هذه التطورات. في هذا الصدد، يؤيد صناع القرار في تركيا نموذجًا جديدًا، من شأنه أن يحدّد نغمة علاقات ذلك البلد مع دول الشرق الأوسط على مدى السنوات المقبلة، بدلًا من التركيز على المصالح قصيرة الأجل أو المكاسب الاقتصادية السريعة.

وتماشيًا مع النموذج الذي بشّر به الربيع العربي، تبنّت تركيا سياسة تولي أهمية للمطالب الشعبية وتعارض الانقلابات العسكرية في جميع أنحاء المنطقة. واستلزم هذا الخيار توترات إلزامية مع بعض الكيانات السياسية الراسخة، التي فضلت الوضع

الراهن، بما في ذلك دول الخليج ومصر. في هذه المرحلة، حيث فقد مفهوم الربيع العربي أهميته بالفعل، من الطبيعي تمامًا أن تحاول تركيا إعادة تأهيل علاقاتها مع العديد من الدول. في هذا الصدد، يتجلى التطبيع حاليًّا بوصفه عنصرًا رئيسًا في عملية تطوير السياسة الخارجية. وفي الوقت الذي تقوم فيه الإمارات والبحرين والمغرب والسودان بتطبيع علاقاتها مع «إسرائيل»، وتهدأ التوترات بين دول الخليج، ويستعد اللاعبون الإقليميون لمرحلة ما بعد أمريكا- فإنّ تركيا أيضًا تُعَدّ رائدة التطبيع في محاولة للدفاع عن مصالحها الوطنية.

إن عمليات التطبيع، التي تحدث بسرعة نسبيًّا مع الإمارات والمملكة العربية السعودية وبشكل أكثر حذرًا مع «إسرائيل»- تلقي الضوء على علاقات أنقرة مع الدول الأخرى في المنطقة أيضًا. ويبدو أن تطبيع العلاقات الثنائية مع تلك البلدان، التي كانت تركيا تتنافس معها علنًا أو بطريقة مستترة في الماضي، من خلال التجزئة والتركيز على المجالات المحتملة للعمل المشترك- هي الإستراتيجية الرئيسة لتركيا. في الوقت نفسه، كانت دبلوماسية الرئيس رجب طيب أردوغان النشطة والمكثفة من زعيم إلى زعيم عاملًا محدّدًا في عملية التطبيع.[28]

في حين أن التطبيع الإقليمي ظهر بوصفه ميلًا سياسيًّا جديدًا لمعظم اللاعبين، إلا أنّه لا يزال له حدود معينة. إن القيد الأول هو أن جهود التطبيع ظهرت على خلفية المنافسة الشرسة على المستوى العالمي. مع تطور المنافسة بين الولايات المتحدة والصين (وروسيا والغرب) إلى مواجهة عنيفة يومًا بعد يوم، قد لا يكون للفوضى النظامية تأثير إيجابي في المنطقة.

وقد ظهر ذلك عن كثب في التدخل الروسي في أوكرانيا، حيث تحولت المنافسة النظامية إلى صراع عسكري إقليمي تقليدي. في هذا السياق، هناك نقطة مهمة أخرى، هي أن الولايات المتحدة حولت انتباهها نحو الصين، وهذا يشير بالفعل إلى أنها تركت الشرق الأوسط ليدبّر أمره بنفسه. على الرغم من أن إدارة بايدن أصدرت تصريحات علنية تتعارض مع هذا الرأي، إلا أن ما حدث في أفغانستان مثّل درسًا للاعبين في الشرق الأوسط. ومع ذلك، فإن المحاولات الروسية لملء فراغ السلطة هذا، جنبًا إلى جنب مع الاهتمام الصيني المتزايد بالشرق الأوسط وغموض واشنطن الإستراتيجي- كلّ ذلك يمكن أن يحوّل المنطقة إلى واجهة في المنافسة العالمية من جديد.

إن النقطة المهمّة الثانية هي أن المشكلات الإقليمية لم تحل بعد. إن احتمال نشوب نزاع عسكري أو مسلح في دول مثل ليبيا ولبنان واليمن والعراق -ناهيك عن سوريا-

لم يتوقف. كما لا يوجد توافق في الآراء إزاء النضالات السياسية التي تصاحب تلك الصراعات. على سبيل المثال، أكد تأجيل الانتخابات الليبية، التي كان من المقرر إجراؤها في 24 ديسمبر 2021، مرة أخرى صعوبة تنفيذ القرارات التي جرى اتخاذها دون توافق سياسي. في غضون ذلك، تستمر المحادثات السورية ببطء، ولا تزال بعيدة عن الحل الفعلي.

تتعلق المسألة الثالثة باستمرار حالة عدم اليقين التي تحيط بسياسة إيران النووية. من الواضح أن طهران بحاجة إلى تقديم تنازلات، بدلًا من تنازل واحد، حتى تسفر محادثات فيينا عن نتائج. ومع ذلك، فإن كل يوم يمرّ دون حل يجعل من المرجح أن تسهل «إسرائيل» اتفاقًا بين لندن وواشنطن والخليج حول حل عسكري ضد إيران.

إن خطر تحول هذا الاحتمال إلى صراع عسكري يهدد بتقويض مناخ التطبيع في المنطقة بشكل كامل. ستختار «إسرائيل»، التي أحرزت تقدمًا كبيرًا في التطبيع مع الدول العربية بموجب اتفاقيات أبراهام- منع التقارب بين دول الخليج وإيران. لا يُتوقَّع من اللاعبين الإقليميين، الذين يتوقّعون أن تصبح إيران قوة نووية بحلول عام 2030، أن يقبلوا بهدوء هذه النتيجة.

علاوة على ذلك، فإن احتمال استغلال طهران المجال للمناورة، وهو ما سيخلقه التطبيع المحتمل من واشنطن لإيران، لتعزيز أجندتها التوسعية، يجعل الحكومات الإقليمية متوترة. على هذا النحو، ربما تمثل إيران الحلقة الأضعف في عملية التطبيع على مستوى المنطقة. في الوقت نفسه فإن الدور البارز لإيران في سوريا يجعل من المرجح أن تقوّض طهران عملية التطبيع بين النظام السوري والعرب، وهذا جزء مهمّ من التطبيع الإقليمي.

مرة أخرى، لا يبدو أن طهران تنوي التخلّي عن توسّعها الأيديولوجي الطائفيّ أو مشروعات الصواريخ الباليستية أو وكلائها، التي تستخدمها لممارسة نفوذها على المنطقة، كما يشير بيان الزعيم الإيراني علي خامنئي (أن «الإسلام السياسي هو إيران»).[29] بل على العكس تمامًا، من المرجح أن تنظر الدولة إلى الانقسام في الخليج واحتمال الحد من الضغط الأمريكي من منظور الثقة المفرطة. لهذا تشعر دول الخليج بالحاجة إلى العمل مع دول مثل تركيا و«إسرائيل» ضد النفوذ الإيراني.

إن النقطة الرابعة التي قد تكون الأكثر أهمية تتعلق بفكرة التطبيع نفسها. هناك عدم وجود توافق سياسي كامل فيما يتعلق بأي قضية إقليمية بين اللاعبين المذكورين آنفًا.

فمثلًا لا توجد عملية تطبيع كاملة بين تركيا و«إسرائيل»، ولا بين تركيا ومصر في أي مكان قريب من النقطة، حيث سيبدآن في توليد إجماع جيوسياسي في المنطقة. وينطبق الشيء نفسه على عمليات التطبيع بين «إسرائيل» والعرب، وكذلك بين العرب أنفسهم.

علاوة على ذلك، يشير استمرار وجود الانقسامات الأيديولوجية وتضارب المصالح إلى خطر ألّا تؤدي عمليات التطبيع الأربع الجارية إلى تجديد الاستقرار الإقليمي والنظام. ومن الممكن أيضًا أن يستخدم اللاعبون الإقليميون علاقاتهم الثنائية التي جرى إصلاحها لتشكيل تكتلات جديدة للمنافسة الإقليمية.[30]

إن السعي إلى التطبيع في الشرق الأوسط، والذي يشمل عددًا كبيرًا من اللاعبين ولا يزال قائمًا على القضايا، يجب ألا يُتوقَّع منه خلق توازن دائم في المستقبل القريب. وغنيّ عن القول أنّه لن يكون هناك توترات قوية في المنطقة حتى عندما تكتسب الدبلوماسية أهمية. وفي حين أن القوى العظمى، بما في ذلك الولايات المتحدة وروسيا والصين، ستستمر في أداء دور مهمّ في مستقبل التطبيع الإقليمي، فإن قرارات القوى الإقليمية ستحظى بمزيد من الأهمية. يُشار إلى أن تركيا والسعودية والإمارات، وهي دول تربطها علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة، لم تنضمّ إلى العقوبات الغربية ضدّ روسيا (ردًّا على غزو روسيا لأوكرانيا). من الضروري أيضًا ملاحظة أن تلك الدول، التي تسعى إلى التطبيع، تميل إلى العمل بشكل أكثر استقلالية.

الهوامش والمراجع:

1. للحصول على دراسة تشارك في تحليل متعدد الأبعاد للمنافسة الأيديولوجية والهوية والسلطة بين القوى الإقليمية بوصفها منافسة بين نماذج مختلفة (سعودية وتركية وإيرانية ومصرية)، انظر

Burhanettin Duran and Nuh Yılmaz, A Competition of Models in the Middle East: The New Balance of Power after the Arab Spring, SETA, 2011.

2. كان الحصار المفروض على قطر في عام 2017 هو المثال الأكثر وضوحًا على إستراتيجية الإنهاك التي أدت إلى هجوم مباشر. لو نجح الحصار وانتقلت السلطة في الدوحة، لكان لذلك التطور تأثير مختلف بشكل ملحوظ في المنطقة. بخصوص حصار قطر انظر:,

Samuel Ramani, "The Qatar Blockade Is Over, but the Gulf Crisis Lives On", *Foreign Policy,* January 2021, https://foreignpolicy.com/2021/01/27/qatar-blockade-gcc-divisions-turkey-libya-palestine/ (Accessed: 28 May 2022).

3. Richard Haaas, "The Post-American Middle East," *Project Syndicate*, December 2019, https://www.project-syndicate.org/commentary/post-american-middle-east-by-richard-n-haass-2019-12. (Accessed: 28 May 2022).

4. Regarding the U.S. strategy of retrenchment, see Joseph M. Parent and Paul K. MacDonald, "The Wisdom of Retrenchment. America Must Cut Back to Move Forward", Foreign Affairs, November/December 2011; Thomas Wright, "The Folly of Retrenchment. Why America Can't Withdraw From the World", Foreign Affairs, March/April 2020; Charles A. Kupchan, "America's Pullback Must Continue No Matter Who Is President", Foreign Policy, 21 October 2020.

5. Ufuk Ulutaş and Burhanettin Duran, [Traditional Competition or Regional Design in the Middle East? AK Party from its Foundation to the Present: Foreign Policy], *SETA,* 2016.

6. On Trump's decision to recognize Jerusalem as the capital of Israel and the reactions to it, see Kadir Üstün and Kılıç B. Kanat, Trump's Jeruselam Move, *SETA,* 2020.

7. Hussein Ibish, Wary But Intrigued, Saudi Arabia is Still Weighing Potential Ties to Israel, The *Arab Gulf States Institute in Washington,* September 2021, https://agsiw.org/wary-but-intrigued-saudi-arabia-is-still-weighing-potential-ties-to-israel/. (Accessed: 28 May 2022).

Batu Coşkun, "Birinci Yıldönümünde İbrahim Anlaşmaları: Bölgeyi Nasıl Değiştirdi" [The First Anniversary of the Abraham Accords: How it changed the region], *Sabah,* September 2021, https://www.sabah.com.tr/yazarlar/perspektif/batu-coskun/2021/09/18/birinci-yildonumunde-ibrahim-anlasmalari-bolgeyi-nasil-degistirdi. (Accessed: 28 May 2022).

8. See Kemal Inat and Burhanettin Duran, "İran Yaptırımları" [The Iran sanctions], *SETA,* 2019.

9. Sayed Zafar Mahdi and Ali Abo Rezeg, "Regional rivals Iran, Saudi Arabia looking to break ice, why now?", *Anadolu Agency,* October 2021, https://www.aa.com.tr/en/analysis/regional-rivals-iran-saudi-arabia-looking-to-break-ice-why-now/2396253. (Accessed: 28 May 2022).

10. Ghaida Ghantous and Aziz El Yaakoubi, "Stuck in the middle? UAE walks tightrope between U.S, Israel and Iran.", *Reuters,* December 2021, https://www.reuters.com/world/stuck-middle-uae-walks-tightrope-between-us-israel-iran-2021-12-12/. (Accessed: 28 May 2022).

11. " [Turkey reacts to the storming of Al-Aqsa by fanatical Jewish groups], *Anadolu Agency*, 29 May 2022.

12. كشف الرئيس ترامب عن اتفاقيات أبراهام في البيت الأبيض في 15 سبتمبر 2020

13. Zaha Hassan and Marwan Muasher, "Why The Abraham Accords Fall Short," *Foreign Affairs*, June 2022, https://www.foreignaffairs.com/articles/2022-06-07/why-abraham-accords-fall-short. (Accessed: 9 June 2022).

14. Abduljabbar Aburas and Halime Afra Aksoy, "Körfez ülkeleri ortak dış politika belirleyebilir mi?" [Could the Gulf states adopt a common foreign policy?], *Anadolu Agency,* January 2022, https://www.aa.com.tr/tr/analiz/korfez-ulkeleri-ortak-dis-politika-belirleyebilir-mi/2466116. (Accessed: 30 May 2022).

15. Gerald M. Feierstein, Bilal Y. Saab and Karen E. Young, "US-Gulf Relations at the Crossroads: Time for a Recalibration.", *Middle East Institute,* April 2022, https://mei.edu/publications/us-gulf-relations-crossroads-time-recalibration. (Accessed: 28 May 2022).

16. Jonathan Fenton-Harvey, "6 months after Al-Ula: Has the Gulf crisis really ended?", *Anadolu Agency,* July 2021, https://www.aa.com.tr/en/analysis/analysis-6-months-after-al-ula-has-the-gulf-crisis-really-ended/2295423.

17. "Sheikh Nimr al-Nimr: Saudi Arabia executes top Shia cleric", *BBC,* January 2016, https://www.bbc.com/news/world-middle-east-35213244. (Accessed: 28 May 2022).

18. "Houthi attacks expose Saudi Arabia's defense weakness", *DW,* March 2022, https://www.dw.com/en/houthi-attacks-expose-saudi-arabias-defense-weakness/a-61294825. (Accessed: 30 May 2022).

19. Maziar Motamedi, "Iran, Saudi Arabia hold fifth round of talks in Baghdad", *Al Jazeera English,* April 2022, https://www.aljazeera.com/news/2022/4/23/iran-and-saudi-arabia-hold-stalled-5th-round-of-talks-in-baghdad. (Accessed: 30 May 2022).

20. Hamdan Al-Shehri, "Russia's Syria withdrawal a boon for Iran's regional Project", *Arab News,* June 2022, https://www.arabnews.com/node/2096641. (Accessed: 30 May 2022).

21. صور بعض المعلّقين، الذين وصفوا سياسة أردوغان الخارجية الاستباقية بأنها إسلامية أو عثمانية جديدة، سياسة التطبيع على أنها تنازل أو اعتراف بالإخفاق. جرى دحض هذه الادعاءات من خلال تكييف نهج السياسة الخارجية لتركيا مع الظروف المتغيرة.

22. Umar Farooq, "The Second Drone Age: How Turkey Defied the U.S. and Became a Killer Drone Power", *The Intercept,* May 2019, https://theintercept.com/2019/05/14/turkey-second-drone-age/. (Accessed: 4 June 2022).

23. Burhanettin Duran, "BAE ile nasıl yeni bir sayfa?" [What kind of fresh chapter with the UAE?], *Sabah,* 26 November 2021; Amjad Ahmad and Defne Arslan, "Turkey and the UAE are getting close again. But why now?", *Atlantic Council,* March 2022, https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/turkey-and-the-uae-are-getting-close-again-but-why-now/. (Accessed: 4 June 2022).

24. Çavuşoğlu's visit: A new stage in Turkey-Israel normalization], *Anadolu Agency,* 2 June 2022.

25. Burhanettin Duran, "Normalleşme Süreci Testlerden Geçiyor" [The normalization process passes the tests], *Sabah,* 22 April 2022.

26. Kristian Coates Ulrichsen, "The origins of Saudi-Turkey rapprochement: is it for real?", *Responsible Statecraft,* June 2022, https://responsiblestatecraft.org/2022/06/07/the-origins-of-saudi-turkey-rapprochement/ (Accessed: 8 June 2022);
Burhanettin Duran, "Suudi Arabistan'la yeni sayfa" [A fresh chapter with Saudi Arabia] *Sabah,* 30 April 2022, https://www.sabah.com.tr/yazarlar/duran/2022/04/30/suudi-arabistanla-yeni-sayfa.

27. Ali Bakir and Eyüp Ersoy, "Saudi-Turkish reconciliation is a cause for concern in Iran.", *Middle East Eye,* May 2022, https://www.middleeasteye.net/opinion/saudi-arabia-turkey-reconciliation-iran-concern. (Accessed: 4 June 2022).

28. Burhanettin Duran, "Synchronization question in Turkey's normalization policy", *Daily Sabah*, 10 May 2022.

29. برهان الدين دوران، تقييم التواصل الدبلوماسي مع القاهرة، صباح، 13 مارس 2021،
https://www.sabah.com.tr/yazarlar/duran/202113/03//kahire-ile-diplomatik-temas-ve-yeni-stratejik-degerlendirme.

30. For the argument that the U.S. withdrawal from the Middle East will revive sectarian rivalry rather than promote normalization, see Vali Nasr, "All Against All: The Sectarian Resurgence in the Post-American Middle East", *Foreign Affairs*, January 2022, https://www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/2021-12-02/iran-middle-east-all-against-all. (Accessed: 4 June 2022).